اولى كما في شرحها والتسهيل اجود من التخيير عنده بالغالب **الثاني**
فلا بد من قوله يخص الفعل او غالب ان الوزن المشترك غير الغالب لا يمنع
الصرف نحو ضرب ودحرج خلافا لعيسى بن عمر فيما نقل من فعل فانه لا يرى
صرفه تمسكا بظاهر قوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا . ولا حجة فيه لانه
محمول على ارادة انا ابن رجل جلا الامور وجربها فجلا جملة من فعل وفاعل
فهو محكي لا ممنوع من الصرف كقوله . نبئت اخوالي بني يزيد والزيد يرد على
ذلك اجماع العرب على صرف كعسب اسم رجل مع انه منقول من كعسب
اذا اسرع وقد ذهب بعضهم الى ان الفعل فيحكى مسمى به وان كان
غير مسند الى ضمير متمسكا بهذا البيت ونقل عن الفراء ما يقرب من
مذهب عيسى قال الا مثلة التي تكون للاسماء والافعال ان غلبت في الافعال
فلا تجره في المعرفة نحو رجل اسمه ضرب فان هذا اللفظ وان كان اسما
للعسل الابيض فهو اشهر في الفعل وان غلب في الاسم فاجره في المعرفة
والنكرة نحو رجل سميته بحجر كانه يكون فعلا وتقول حجر عليه القاضي
ولكنه في الاسم اشهر **الثالث** يشترط في الوزن المانع للصرف
ان كان احدهما ان يكون لازما الثاني ان لا يخرج بالتغيير الى مثال هو
للاسم فخرج بالاول نحو امرء فانه لو سميت به انصرف وان كان في النصب
شبيها بالامر من علم وفي الجر شبيها بالامر من ضرب وفي الرفع شبيها
بالامر من خرج لانه خالف الافعال بكون عينه لا تلزم حركة واحدة فلم
تتحقق فيه الموازنة وخرج بالثاني رد وقيل فان اصلهما ردد وقول ولكن
لادغام والاعلال اخرجاهما الى مشابهة بر وقيل فلم يعتبر فيهما
الوزن الاصلي ولو سميت بالبب بالضم جمع لب لم تصرفه لانه لم يخرج
بفك الادغام الى وزن ليس للفعل وحكى ابو عثمان عن ابي الحسن
صرفه لانه باين الفعل بالفك وشمل قولنا الى مثال هو للاسم قسمين
احدهما ما خرج الى مثال غير نادر ولا اشكال في صرفه نحو رد وقيل والثاني
ما خرج الى مثال نادر نحو انطلق اذا اسكنت لامه فانه خرج الى بناء

انفعل

انفعل وهو نادر وهذا فيه خلاف فاجوز فيه ابن خروف الصرف والمنع
وقد يفهم من ذلك ان ما خلا من الاعلال ولم يخرج الى وزن الاسم نحو يزيد
امتنع صرفه **الرابع** اختلف في سكون التخفيف العارض بعد
التسمية نحو ضرب بسكون العين مخففا من ضرب للمجهول فمذهب
سيبويه انه كالسكون اللازم فيصرف وهو اختيار المص ومذهب
المازني والمبرد ومن وافقهما انه كالزائد فيمتنع الصرف ولو خفف قبل التسمية
انصرف قولا واحدا وما يصير علما من ذي الف زيدت كالحاق فليس
ينصرف اي الف الالحاق المقصورة تمنع الصرف مع العلمية لشبهها
بالف التانيث من وجهين الاول انها زائدة ليست مبدلة من شيء
بخلاف الممدودة فانها مبدلة من ياء والثاني انها تقع في مثال صالح
لالف التانيث نحو ارطى فانه على مثال سكرى وعزهى على مثال ذكرى
بخلاف الممدودة نحو علباء . وشبهه وشبه الشيء بالشيء كثيرا
ما يعطونه حكمه قيل اسم رجل فانه عند سيبويه ممنوع الصرف
لشبهه بفعيل في الوزن والامتناع من الالف واللام وكموز عنر
ابي علي حينئذ يمنع صرفه للتعريف والعجمة بدران حمدون وشبهه
من الاعلام المزيد في اخرها واو بعد ضمة ونون لغير جمعية لا يوجد
في استعمال عربي مجبول على العربية بل في استعمال عجمي حقيقة او
حكما فالحق بما منع صرفه للتعريف والعجمة المحضة **تنبيهان**
الاول كان ينبغي ان يقيد الالف بالمقصورة صريحا او بالمثال او بهما
كما فعل في الكافية فقال . والف الالحاق مقصورا منع . كعلقى ان جاء
علمية وقع **الثاني** حكم الف التكثير كحكم الف الالحاق
في انها تمنع مع العلمية نحو قبعثرى اسم رجل ذكره بعضهم اه
والعلم امنع صرفه ان عدلا كفعل التوكيد او كثعلا والعدل
والتعريف مانعا سحر اذا به التعيين قصدا يعتبر اي يمنع من الصرف

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)